محمد نبيل ملين

السلطان الشريف: الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب

ط 2. (الدار البيضاء: سوش بريس، 2023). 332 ص.

محمد السهلي(*)

أستاذ باحث في التاريخ الحديث والمعاصر ـ المغرب.

مقدمة

يعد كتاب **السلطان الشريف** الذي صدرت طبعته الثانية في بداية سنة 2023، ويقع في 332 صفحة، من الدراسات التاريخية الجادة، التي سبرت غمار التاريخ السعدي عبر البحث في المستويات الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب وتكوّنها وبُناها المؤسسة لها. ولعل طبيعة المصادر التي استند إليها الباحث في دراسته الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب السعدي حتمت عليه سلوك مسار منهجي يتناول الموضوع التاريخي وفق مقاربة بنيوية للحدث السياسي، لا التاريخ السياسي السطحي، الذي يرتكز على البعد الحدثي وبنية السلطة المركزية والعلاقات الخارجية. فتناول في الباب **الأول** الجهاز الذي اعتمد عليه أحمد المنصور لاكتساب «الشرعنة» عبر دعامة الخطاب بمختلف أشكاله وترميزاته العقدية والمجتمعية. أما الباب **الثاني** فكان توصيفًا لسيرورة مأسسة السلطنة الشريفة بدراسة دواليب المخزن وجهازه الإداري والمالي وإشكالية التوريث. وكان الباب **الثالث** خاصًا بالسياسة الخارجية لأحمد المنصور وأهدافها وتطلعاتها الاستقلالية والتوسعية.

المؤرخ محمد نبيل مُلين، من المؤرخين القلائل الذين انصبت جل أبحاثه وكتاباته على تتبع الجذور الشرعية والتاريخية لنظم الحكم في المغرب عبر التاريخ. نبيل ملين الحاصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة السوربون، ودكتوراه أخرى في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية بباريس، هو أستاذ باحث في المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي.

والحاصل، أن الدراسة فريدة في نوعها من حيث منهج تناول الباحث للتاريخ

(*) البريد الإلكتروني: mohamedsh20689@gmail.com.

السياسي وبناء أحداثه وأقسامه الكبرى، ومن حيث سلاسة اللغة التي كُتبت بها أيضًا، والخلاصات التي توصل إليها، والتي يمكن القول عنها إنها جديدة في بابها سابقة في تحصيلها، بتوجيه التاريخ السياسي المغربي نحو الدولة والأمة والشرعية والتنظيمات والعلائق والتوريث والعوائد السلطانية والنسب الشريف.

وبناءً على ذلك، ستتمحور قراءتُنا هذه الدراسةَ حول ثلاثة محاور كبرى حاول الباحث محمد نبيل ملين تحليلها والوقوف عند إشكاليتها وتفكيك بناتها وهي: الوسائل العقائدية التي استند إليها المنصور لتبرير شرعيته السياسية، ثم الوسائل المؤسساتية للدولة السعدية في عهده، وأخيرًا السياسة الخارجية للسعديين في عهده وطموحاتها.

أولًا: الوسائل العقائدية

مثلت الخلافة و «شرعنة» السلطة هاجسًا لدى السعديين الأوائل المؤسسين للدولة، وهو الهاجس الذي لطالما كان حاضرًا لدى الدولة الإسلامية سواءٌ في المشرق أو المغرب، والذي يضفي على الخليفة ومشروعه السياسي الشرعية العقائدية التي تمكنه من الانخراط في خدمة الله ونبيّه والأمة الإسلامية عبر خطاب ذي حمولة مفاهيمية مستمدة من الثقافة الإسلامية للتأثير في المخيال الشعبي، وهكذا «كان خطاب الشرعنة السلطاني يهدف إلى أن يكون في نفس الوقت أداة تنظيم ودمج بحيث يستطيع أعضاء النخبة ولا سيما الفقهاء والصلحاء أن يستوعبوه ويتقبلوه بسهولة نسبية، لأنه يوافق بشكل عام ثقافتهم وتمثلاتهم مما يسهل نشره بين عامة الناس عن وعي أو غير وعي».

ينقسم خطاب الشرعية السياسية للدولة السعدية إلى قسمين من الحوامل: حوامل مكتوبة وحوامل مادية. فالحوامل المكتوبة التي تم تداولها من طرف النخب تشمل الادعاء والانحدار للنسب الشريف مثل أغلب أشراف المغرب، للمكانة الرمزية التي يعطيها هذا النسب لشرعية الحاكم قصد تحقيق مآرب سياسية واجتماعية والمطالبة بميراث تاريخي يخدم مشروع الخليفة وإبراز شخصيته. ولتعزيز هذه الدعوة التاريخية للسعديين ومنح خطابهم حول النسب شرعية أكبر فقد استمدوا مفاهيم عقائدية تنتمي إلى الخطاب الشيعي، مثل مفهوم «الوصية» أي أن شرعية الخلافة تقوم على سلسلة من الوصايا الدينية والسياسية منذ زمن علي بن أبي طالب وذريته، بل منذ عهد الرسول، فكان بذلك تعيين الأئمة نابعًا من الوحي الإلهي، وهو ما تجسد في عهد الخليفة السعدي أحمد المنصور الذي توالت حوله ـ بحسب الدعاية المخزنية ـ عدد من «الوصايا» بلا انقطاع حتى آلت إليه الإمامة.

إضافة إلى مفهوم «الوصية» استعار المنصور من الخطاب الشيعي مفهوم «الرضا من آل البيت» وهو مصطلح يعني الانتماء إلى بيت النبوة والأصلح إلى قيادة الأمة الإسلامية. وكان استخدام مثل هذه التعابير في الخطاب السعدي يشير إلى أحقية السلطان والاختيار الإلهي له في حمل وتولية الخلافة ورضا النبي حجة الوصية والتفاف الناس حوله (ص 58).

إلى جانب النسب الشريف، استعمل السعديون، بحسب المؤلف، حوامل أخرى مثل العلم، وبالتحديد العلم الديني، الذي كان أحد الشروط الأساسية لتولي الخلافة، إذ تم تكريس هذا المعطى لإبراز صورة السلطان الورع المتحضّر الحامي للعلم والعلماء،

وراعي الأدب داخل البلاط السلطاني وخارجه. فمن تجليات ذلك متانة التحصيل العلمي للسلطان أحمد المنصور الذي تلقى حفظ القرآن عند أجود المؤدبين محمد الدرعي والشيخ موسى التدماوي والقاضي سليمان بن إبراهيم، وبتدارس الفقه على مذهب الإمام مالك، وبتعلم اللغة والأدب العربي، مع الاهتمام بالعلوم الدينية والفقهية تحت إشراف أعلم علماء زمانه، وتحصيل علوم أخرى كالرياضيات والتنجيم والطب والفلك، مع محاولة السلطان ممارسة التأليف ووضع مصنفات كالمؤلف الذي جمع فيه أحمد المنصور قصائد العلويين، لكن لم يكتب له الإتمام بسبب الأحداث السياسية التي عصفت بحياته بعد موت السلطان عبد الله الغالب سنة 1574. والمؤلف موسوم بـ **العارف كل ما تحتاج إليه الخلائق**، وهو من صنف الآداب السلطانية، عرض فيه خبرته في الميدان السياسي والعسكري. ثم مؤلَّف **العود أحمد**، وهو مكون من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وقدسية يراد بها دفع السوء وجلب المنفعة وبلوغ المعارف الباطنية.

لقد مكنت هذه الحوامل، أي النسب والعلم، من استمالة شبكات طرقية مرتبطة بالتصوف من طرف المؤسسة المخزنية، كالطريقة الجزولية والطريقة الزروقية، بل سلك أحمد المنصور مسلكها بانتسابه ظاهريًا للطريقة الزروقية المنتشرة آنذاك في المجال الحضري ولازم شيخها رضوان الجنوي الذي لقنه قواعد الطريقة (ص 78)، طامحًا بذلك أن يكون «المرابط الأعظم» و«قطب الزمان»، مستغلًا شبكاتها المفاهيمية مثل «البركة» التي يتمتع بها السلطان بحكم انتسابه إلى البيت النبوي واعتبار القصر السلطاني «الزاوية الكبرى» للبلاد مع إظهار الورع والتقوى، واللجوء إلى الاستخارة في القضايا السياسية الكبرى للبلاد، وإطعام الطعام التي تمثل إحدى الممارسات الصوفية، مع استمداد مفهوم «الكرامة» في أوقات الجفاف والكوارث، ورمزية النور التي استعملها المنصور لجعل «سلطنته فخرًا ومن خلافته سراجًا ومصباحًا يهدي نوره الخلق في الظلمات» (ص 87).

إضافة إلى الحوامل المذكورة، مثّل الجهاد أحد الثوابت خلال حقبة حكم المنصور الذهبي، الذي أولاه عناية عظيمة، حتى لقبه مؤرخو الحقبة بـ «السلطان المجاهد» الذي استعمله السلطان، بحسب المؤلف، لتحقيق أغراض سياسية تتمثل بمنافسة السلطان العثماني الذي كان يلقب بلقب «الغازي»، وكذلك فيما يمكن تسميته «الجهاد الدبلوماسي» وبخاصة مع إسبانيا والبرتغال، إذ استطاع بهذا الجهاد أن يحقق أهدافًا دبلوماسية منه انتزاع مدينة أصيلة سنة 1589 من دون حرب أو صراع، ومن ثم إعادة توحيد البلاد واستعادة سيادتها والاعتبار للدين والشريعة الإسلامية.

من ناحية أخرى، لم تكن الحوامل الخطابية الوسيلة الوحيدة التي اعتمد عليها المخزن السعدي خلال عهد أحمد المنصور، بل استمد حوامل مادية ورمزية لإظهار التطلعات الخليفية له، نذكر تلك التي خصها المؤلف بالذكر والاهتمام الخطبة والسكة والبياض وأدوات التبرك والاستمرارية والأسلحة والمظلة والقصر المتحرك (المحلة). على سبيل المثال كانت الخطبة إحدى الشارات السلطانية التي وظفها السلطان لتأكيد هيبته واستقلال أراضيه وتأكيد مطامعه الخليفية والمتمثلة بالدعاء للسلطان في الخطبة والتشديد على ذلك، مع قطع الدعاء للسلطان

العثماني، وبخاصة في عهد أحمد المنصور، الذي حاول توظيفها لمصلحته، بوصفها أداة للتوسع الرمزي، ولإرساء السلطة ونشر العقيدة الخليفية للمنصور.

نجد، إلى جانب هذه الحوامل والشارات الموضوعية، حوامل أخرى ذات طابع «مرئي إيحائي» مرتبط بالمخيال الممتد في الماضي العريق للمسلمين، وتأخذ أيضًا بألباب الزوار الأوروبيين، من ذلك «المحلة» السلطانية، وهي التي سماها المؤلف «القصر المتحرك» و«المعسكر الطائر»، إذ إن **الأول** هو المعروف بالأفراك الذي يعسكر فيه الملك في البادية وتضرب الأخبية حول أسواره المصنوعة من الكتان بشكل مربع، وتقام في كل زواياه أبراج صغيرة. وكان يؤدي وظيفتين: أولاهما قاعة انتظار أثناء استقبال الأعيان والسفراء، وثانيتهما تنظم فيه قراءات لـ **صحيح البخاري** (ص 116). أما **الثاني** فهو الذي كان يضرب أثناء خروج السلطان في حملة من الحملات العسكرية «الحركة»، وكان الدور الأساسي لهذه المؤسسة السلطانية هو الدور العسكري عند الخروج لإنهاء تمرد بعض القبائل أو استعراض القوة لحمل الرعايا على طاعة ولي الأمر، أو حتى لممارسة مراسم البيعة التي تقوم فيها القبائل والأعيان بتجديد الولاء للسلطان.

لقد حاول المؤلف في هذا السياق أن يكشف أيضًا عن دلالات احتفال السلطان بالمولد النبوي ورمزيتها كأداة سياسية لتأكيد شرعيته الدينية والسياسية أمام نخبه، وسندًا لنشر العقيدة الخليفية بين السكان، ولإظهار التبجيل لسليله الذي تتقوى شرعيته، ويتم إضفاء القداسة على أساس ملكه.

ثانيًا: الوسائل المؤسساتية للدولة السعدية

مثلت الأدوات المؤسساتية إلى جانب العقائدية إحدى أهم وسائل تبرير وشرعنة السلطنة للمنصور الذهبي وتثبيت سيطرته. وقد انقسمت هذه الوسائل المؤسساتية إلى أربعة صنوف كبرى ترتبط جميعها بشخص السلطان وهي: المؤسسات السياسية والإدارية، والقضائية، والعسكرية. أما المؤسسة السياسية والإدارية فقد كانت قائمة على الضمير الديني وعلى العقل السياسي، إلا أن النظرة التي قدمها المؤلف حول هذه المؤسسة والسلطة الناشئة عنها خلصت به إلى القول بأنها هشة، مستدلًا بجملة من الأحداث التي كادت تعصف بالمنصور وحكمه، من قبيل إشكالية التوريث وقواعده وصيغه، إذ يبدو أن السعديين استمروا في النهج نفسه الذي سار عليه من كان قبلهم من السلالات والدول، والقائم على قاعدة تولّي الأمر لمن هو أكبر أفراد العائلة السعدية سنًّا، ولا شك أن هذه القاعدة تسببت في إثارة قلاقل وحروب حول السلطة، بل جعلت من الأمراء الذين هم أبناء السلطان أكبر خطر يهدد وجود السلطان نفسه بسبب تنافسهم على الحكم، وبخاصة بين مولاي علي ومولاي زيدان ومولاي فارس قبل وفاة السلطان أحمد المنصور، حتى إن هذا التنافس جعل يشكك في فرضية موت المنصور بالطاعون التي تناقلها الرواة من الإخباريين، مرجحًا فرضية تسميمه من طرف ولده مولاي زيدان بتواطؤ من زوجة السلطان للاعائشة الشبانية، مستدلًا بذلك بشهادة العلج لويس باريتو (Luis Barreto) والعلج سيباستيان بايير (Sebastian Paer) المحفوظة في

أرشيفات محاكم التفتيش في جزر الخالدات، مدعمًا ذلك بعدد من التساؤلات التي تدحض فرضية الطاعون. يقول المؤلف: «وحتى إذا قبلنا بفرضية موت السلطان بالطاعون فكيف نفسر إذًا عدم ذكر أي مصدر من مصادرنا لموت أحد الأعيان المدنيين أو الدينيين أو العسكريين المصاحبين للسلطان، خاصة وأن هذا الأخير كان دائمًا ما يحصن نفسه من الأوبئة؟ وكيف يمكننا أن نفسر أن السلطان استطاع الإقامة بضعة أيام في قصر فاس بعد حمله إليه دون أن يعدي أقرب معاونيه؟ وكيف يمكن تفسير تنظيم جنازة السلطان والشريعة الإسلامية لا تجيز ذلك في حالة الإصابة بالطاعون خوفًا من العدوى؟ وفي الأخير كيف نفسر حمل جثة السلطان إلى مراكش بعد إخراجها من قبرها دون أن يتعرض أحد للعدوى؟ كل هذه الأسئلة تنقض النظرية التقليدية للوفاة المرضية للسلطان» (ص 77).

في السياق نفسه، لم تكن طموحات أحمد المنصور السياسية لتتحقق من دون إمكانيات إدارية ومؤسساتية ناجعة وفعالة لتسيير ومراقبة السلطنة، إلا أن ما يميز هذه المؤسسات الإدارية هو الضبابية القانونية التي تحوم حولها وحول عملها واختصاصاتها، وتداخل مهماتها. فالقصر السلطاني أو الذي سماه المؤلف «قصبة مراكش» بوصفه أول مؤسسة إدارية للسعديين كان يقوم بمختلف الوظائف على شاكلة المدن السلطانية، والتي حصرها الباحث محمد نبيل في خمس وظائف نوجزها في الشكل أدناه:

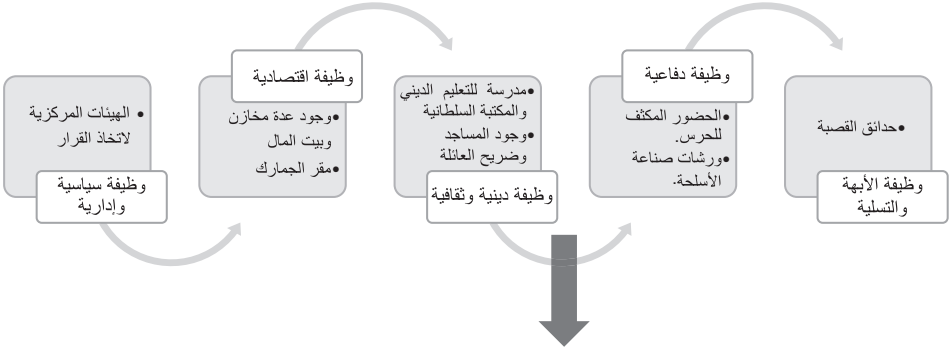

تخضع مسؤولية مراقبة سير عمل هذه الأجهزة والتنسيق بينها على عاتق قائد القواد إبراهيم السفياني

إلى جانب قصبة مراكش عدد من القواد والباشوات المتعددي الاختصاصات، إضافة إلى ديوان الإنشاء الذي كان يتكون من عدد من المصالح «كمصلحة المراسلات ومصلحة الختم ومصلحة اللغات والترجمة والترميز، ويعمل فيها مستخدمون من مختلف الدرجات والتخصصات، أبرزهم كتّاب السر [...] وكان على صاحبها أن يكون حاذقًا في فن الترسل، وأن يتوفر على معرفة جيدة في العديد من المجالات ولا سيّما اللغة والأدب والتاريخ

والفقه والحساب» (ص 187). وأيضًا الديوان وهو المجلس الذي كانت تتخذ منه القرار ويرأسه السلطان بنفسه كلما انعقد يوم السبت والإثنين والأربعاء، ويتمتع بصلاحيات كبيرة في المجالات السياسية والقضائية والعسكرية، لا يحدها إلا السلطان الذي كان بتبنيه العقيدة الخليفية التي تجعل منه محور كل السلطات، ويتحكم في القضاء وأيضًا يعين القضاة من دون الرجوع إلى قضي الجماعة، ومثل ذلك حاول القيام به في ما يخص خطة الإفتاء من خلال الحد من نفوذها بتعيين مفتين مستقلين يصدرون الفتوى وفقًا للمذهب المالكي.

تطلب المشروع الذي تبناه أحمد المنصور على المستوى المؤسساتي والعقائدي تنظيمًا ماليًا أكثر نجاعة في ما يخص عائدات السلطنة ومصادرها وطريقة تنظيمها، وهو ما حاول المؤلف تتبُّعه رغم تصريحه بقلة المعطيات المصدرية المحلية المفيدة في هذا الصدد، وخلص إلى نتائج مهمة في مقاربته تلك والتي نجملها في ما يأتي:

ـ حفاظ أحمد المنصور على هيكلة عائدات الدولة الشريفة التي كان معمولًا بها منذ العهد الموحدي.

ـ إدارة بيت المال من طرف أمين أو مجموعة من الأمناء بمساعدة من الكتّاب المكلفين بتدوين العائدات والنفقات، وكان يضم الكثير من الدواوين الملائمة مع مصادر عائدات المخزن، منها ديوان دار العشر، وديوان الجمارك أو دار الدرهم، وديوان الغنائم.

ـ تُجنى موارد بيت المال عبر طرائق متعددة منها الضريبة المباشرة العينية والنقدية، التي يتم تحصيلها من سكان المدن والأرياف، وهناك الموارد الاستثنائية والمكونة أساسًا من فديات أسرى معركة واد المخازن ومن خُمس غنائم الحملات العسكرية والهدايا المقدمة من القوى الأوروبية والأملاك والسلع المصادرة من رجال المخزن أو المهربين.

ـ أما الضرائب فكان يتم تحصيلها عبر تقسيم السكان إلى وحدات جبائية، كل وحدة مكونة من خمسة أشخاص في الحد الجبائي الأدنى، وهناك «سرجة» والتي تعادل دوارًا في المجال القروي، أي ما يناهز خمسة عشر كانونًا، وحومة في المجال الحضري.

ـ لم تكن الضرائب المصدر الوحيد لبيت المال السعدي، بل مثلت معاصر السكر التي أحدثها المخزن السعدي أحد الموارد المالية للسلطنة، التي أمنت موارد قارة ومنتظمة، عبر تأجيرها للتجار اليهود والمسحيين وفقًا لنظام الالتزام، وهو ما كان يوفر سنويًا ما يناهز 600 ألف أونصة إلى مليونين و730 ألفًا بحسب الموسم الزراعي وطلب الأسواق.

ـ مثلت دار السكة أحد أركان التنظيم المالي والسياسي للدولة، وقد كان هذا الجهاز تحت مراقبة السلطان مباشرة، وكان يعهد بتسييره إلى أمين أو ناظر متمكن من الفقه وتقنيات صناعة النقود. وقد مكن هذا التنظيم السلطان أحمد المنصور من ضرب النقود الذهبية سنويًا إلى جانب الفضية والنحاسية، مع وجود كميات كبيرة من النقود الأجنبية المستخلصة من الفديات المدفوعة من جانب النبلاء الإيبريين والضرائب على التجار المسيحيين.

وكان الجيش يمثل هاجسًا من الهواجس الكبرى للسلاطين السعديين، فقد خصه المؤلف بفصل مطول، قصد من خلاله

الوقوف عند بنياته وكوامن ضعفه. فعلى مستوى البنى أصبح تنظيم الجيش وتركيبته أكثر وضوحًا في عهد السلطان أحمد المنصور، إذ كان يتألف من «فرق نظامية وأخرى غير نظامية، وينقسم إلى عدة كتائب تحمل أسماء مناطق أو عصبيات، أهمها كتائب سوس وشراكة والأندلسيين والعلوج، كما كانت هناك كتائب أقل أهمية كزواوة والأفارقة. وكان أفراد الجيش النظامي يتقاضون أجورهم من المخزن، لذا سموه المخزنية أو المخازنية باللهجة المحلية» (ص 223).

لم يكن هذا التعدد في القوى العسكرية السعدية استثناءً مغربيًا، بل سمة طبعت جل القوى المتوسطية، وبخاصة العثمانية منها، التي تكونت من عناصر مختلفة الأصول كالبلقان، أيضًا الجيش الإسباني الذي كانت تعود ثلث عناصره إلى أصول واللُونية (Wallonie)، ومنهم الجيش الفرنسي الذي كان يتألف ربعه من المرتزقة السويسريين والإيرلنديين والإسكتلنديين (ص 227).

أما مكامن ضعف الجيش السعدي فقد لخصها المؤلف في نقص التجانس بين مكوناته، التي كانت تخلق له الكثير من المشاكل، كتقوقع كل كتيبة على نفسها بوصفها مجموعة تدّعي الانتماء إلى أصول واحدة، بل الأدهى من ذلك أن السلاطين السعديين ومنهم أحمد المنصور الذهبي كانوا يشجعون التنافس والعداوة بين مختلف الفرق العسكرية الكبرى، وهي المسألة التي عدّها نبيل ملين المشكلة الكبرى التي أدت إلى حدوث انقسامات داخل منظومة الجيش وتمرده على السلطنة.

ورغم هذه الهفوات والمعاطب التي عاناها الجيش السعدي إلا أنه تمتع بسلاح متطور استُلهم من التقاليد العثمانية والأوروبية، أهمها «البنادق» و«بندقيات الفتيلة» المسماة «المكحلة»، مع محاولات لتصنيع أسلحة نارية في المغرب في كل من تازة وفاس وتارودانت ومراكش، والمختصة في صناعة المدافع الحديثة، فضلًا عن بسط جناح الرعاية للجند وإحاطتهم بالعناية الصحية والصيدلة وتزويدهم بالماء والطعام أثناء الحملات العسكرية. تمتعت المؤسسة العسكرية السعدية، إلى جانب الجيش البري، بأسطول بحري لحماية السواحل المغربية. وقد ساعد على التحسن النسبي للصناعة البحرية وجود العنصر الأندلسي في موانئ السلطنة، كما بلغ عدد القوة البحرية في عهد أحمد المنصور ألفي رجل موزعين على موانئ الرباط والعرائش وتطوان وآسفي وأكادير، وتمكن من إنتاج ست سفن في ورشة الرباط عام 1584، وثمان سفن في عام 1585 (ص 241).

ثالثًا: السياسة الخارجية للدولة السعدية

تميزت الدبلوماسية الشريفة بالتحرك عبر ثلاث واجهات، وهي: المتوسط والصحراء والأطلسي، واستغلال ثغر المنظومة المتوسطية والأطلسية عبر استغلال التنافس بين الإسبان والعثمانيين لضمان استقلال البلاد، مع توسيع دائرة العلائق الدبلوماسية بالتقارب مع البروتستانت والابتعاد من الإسبان قصد إضعافها وغنم أراضي في الصحراء. والعمل على غزو السوادان كطموح استراتيجي للسعديين في عهد أحمد المنصور، والابتعاد من الواقعية والركون إلى الطموحات اللامتناهية بضمن أراضي ما وراء البحار على غرار القوى الإيبيرية.

لقد مكنت الدبلوماسية السعدية الخارجية من إرساء معالم السلطنة الشريفة، التي ميزها الانتقال من الهيمنة إلى محاولة تحقيق التوازن بين المغرب وسائر القوى بالبحر الأبيض المتوسط، عبر التقارب معها بإرسال سفارات لها، وبخاصة الأوروبية منها بعد القطيعة التي ظهرت تجلياتها مع العثمانيين، في إثر رفض أحمد المنصور الهدايا التي قدموها إليه بعد انتصاره في معركة واد المخازن، وقد بلغت ذروتها سنة 1581 حتى أشرفت على الحرب، وهو ما استدعى إرسال سفارة سعدية إلى الباب العالي قصد التهدئة بين القوتين الإسلاميتين، الأمر الذي مكن من إنهاء حالة التأزم والاحتقان بين السلطتين، وإعادة العلاقات الطيبة بين دار المخزن والباب العالي (ص 255).

لقد أعطت أزمة أحمد المنصور مع العثمانيين صورة واضحة المعالم عن السياسة التي وجب عليه نهجها، المتمثلة بوضع استراتيجية «التكيف» والاهتمام بالشؤون الداخلية وتدعيم أواصر حكمه بإرسال حملات عسكرية لفرض السلم في المناطق الجبلية وتوجيه البوصلة نحو الطموحات الصحراوية كعمق استراتيجي، والانفلات من بين القوتين في المتوسط العثمانية والإسبانية.

ولم تكن الطموحات السعدية الصحراوية بمنأى عن مواجهة مفتوحة مع العثمانيين مرة أخرى، الذين لم ينظروا إلى السياسة التوسعية السعدية بعين الرضى، ومثلت تهديدًا في المنطقة، وبخاصة منطقة فكيك التي مثلت ملتقى طرق ومحطة أساسية في التجارة العابرة للصحراء، إذ كانت تربط بين مدن وهران وتلمسان بواحات توات وتيكورارين. إن تردد المواجهة بين العثمانيين والسعديين جعل السلطنة الشريفة تفكر في توطيد العلاقة الاقتصادية مع إنكلترا لمواجهة العثمانيين وكذلك إسبانيا؛ فلمواجهة إسبانيا «كانت إنجلترا تحتاج إلى المواد الأولية وخصوصا البارود، الذي يعد المغرب واحدًا من أهم منتجيه لصناعة الأسلحة وذخائر ضرورية، وفي المقابل فإن المغرب كان يبحث عن تجهيز جيشه بأسلحة نارية وتطوير قوته البحرية للفكاك من التأثير الإسباني» (ص 266).

لقد أعطت التحالفات السعدية في عهد أحمد المنصور للمغرب عمقًا استراتيجيًا، وهيبة دولية ازدادت بعد غزو السودان، تمثلت أهم معالمها بالتحالف القوي و«المستحيل» في الآن نفسه بين السلطان والملكة «إليزابيت» الأولى حول الحرب مع الإسبان، واستعادة «الأندلس»، بل والتفطير في غزو الهند وأمريكا وجزيرة «أركين»، مع تقديم السلطان استعداده التكفل بجميع مصاريف الحملة بشرط «كل الأراضي المفتوحة تعود إليه حصرًا لأن العلماء سيرفضون في حالة مختلفة شحذ همم الناس للخروج للجهاد» (ص 304).

لقد انتهى تحالف السعديين مع الملكة «إليزابيت» بالفشل بسبب عوامل سمّاها المؤلف العوامل الظرفية والعوامل الهيكلية، مثل عدم التمكن من تجاوز الأحكام المسبقة الدينية والثقافية، وإقامة علاقة تقوم على المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل □